مجلس نينوى يقاضي وزير العمل ويطالب مجلس النواب باستجوابه

صوت مجلس محافظة نينوى بالإجماع على مقترح برفع دعوى قضائية ضد وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وكذلك مطالبة مجلس النواب باستجوابه، وذلك بعد جلسة احتدم فيها النقاش بين الأعضاء، حضرها المحافظ أثيل النجيفي، على خلفية وقف جديد لتوزيع رواتب المشمولين برواتب الرعاية الاجتماعية، بعد تقرير رفعه ممثل مكتب المفتش العام طعن فيه بالفحص الطبي الذي أجري للمشمولين في مجلس قضاء الموصل.

□ الموصل / نوزت شمدين

اعضاء مجلس محافظة نينوى اثناء جلسة التصويت

في غضون ذلك بدأت لجنة طبية مرسلة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإجراء الفحوصات على عينات عشوائية من المشمولين برواتب الرعاية الاجتماعية في نينوى، وذلك تمهيداً لإطلاق هذه الرواتب المتوقفة منذ عام وخمسة أشهر، بحسب محافظ نينوى الذي قال بأن اللجنة المكونة من أطباء متخصصين تمييزية تحال إليها الاعتراضات على عمل اللجان الطبية، وأنها تقوم الآن في مقرها في قاعة ابن الأثير في مدينة الموصل، بمقابلة عينات عشوائية من المشمولين الذين تم فحصهم في وقت سابق من قبل لجان في مجلس قضاء الموصل، وكذلك باقي الاقضية التابعة لمحافظة نينوى، وستعتمد على تلك العينات في تقرير تعده بشأن مدى صحة الإجراءات التي قامت بها تلك اللجان.

المواطنون المشمولون بهذه الرواتب وخصوصا الذين يعانون من مشاكل صحية كالعجز وسواه، طالبوا بوضع حد للمماطلة في توزيع رواتبهم، حيث أنهم لم يستلموها منذ عام ونصف، وما يتناقلوه من أحاديث بشأن السبب في ذلك هو وجود تزوير في معاملات البعض، او ان هناك أناسا لا يستحقون هذه الرواتب وكانوا يتقاضونها معهم.

حشد من المعوقين، والمصابين بشتى الأمراض، تراصفوا يومي الأربعاء والخميس الفائتين أمام قاعة تعرف بـ ابن الأثير في الجهة اليسرى من مدينة الموصل، ينتظرون أن يعرضوا على اللجنة الجديدة القادمة من مركز القرار(بغداد)، على أمل أن يحصلوا على رواتب صارت كالحلم بالنسبة اليهم!

الى ذلك تبنى مجلس محافظة نينوى، منذ أشهر القضية، وحاول مراراً الوصول إلى حل نهائي، غير أن الأمور تتبدل في اللحظات الأخيرة، ويتم وضع شروط جديدة.. ففي تموز الفائت، تم التوصل خلال اجتماع للجنة وزارية عقدت في مدينة الموصل، أن يتم فحص المشمولين في الوحدات الادارية، وتبنى مجلس قضاء الموصل ذلك، وأجري الفحص، غير ان طعوناً بنزاهة الفحوصات، احدها كان من طه ياسين ممثل المفتش العام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أعادت الأمور إلى سيرتها الأولى. أما مدير دائرة الرعاية الاجتماعية في نينوى، فقال موجهاً كلامه إلى أعضاء المجلس رداً على اتهامات له بالتقصير: أنه من أكثر المتضررين من إيقاف رواتب الرعاية الاجتماعية، لان المراجعين يتهموننا بوقفها، ويتجاوز الكثيرون عليه داخل الدائرة، وطالب هو الآخر بايجاد حل للمشكلة.

حمير الطه، عضو مجلس محافظة نينوى، لخص في مداخلة له أثناء الجلسة قضية رواتب الرعاية في نينوى، وقال: إن علينا ان نسأل، لماذا هناك مواطنون لا يعانون من أية مشكلة صحية، ولا يملكون سببا موجباً، يستلمون مبالغ الرعاية، بينما هناك من يستحق الرعاية، لكن يتم التضييق عليه بالمراجعة وباستلام الراتب، هذا هو سبب المشكلة كلها.

مطار البصرة يسجل زيادة في نسبة مسافريه

□ بغداد / المدى

قال مدير مطار البصرة الدولي امس الاول: إن المطار المشيد في ستينيات القرن الماضي سجل زيادة في نسبة المسافرين بنحو ٢٠ في المئة خلال ايلول الحالي مقارنة بالشهر الذي سبقه. ويستقبل مطار البصرة عشرات الرحلات من جميع أنحاء العالم ويحتوي على مركز لرجال الاعمال وقاعات للمؤتمرات ومحطة للإرصاد الجوية. وقال مدير المطار عبد الأمير غانم: إن دخول شركات الطيران العالمية ادى الى زيادة نسبة المسافرين ٢٠ في المائة. ولفت الى ان شهر آب الذي سبقه سجلت فيه نسبة اقل.وتعمل في المطار وفق اتفاقيات شركات طيران تركية واماراتية وسعودية واردنية وسورية وشركات اخرى. واشار غانم الى تنفيذ مشاريع في المطار ومنها تطوير الرادارات وتعبيد المدارج وتوسيع صالات الاستقبال. وأضاف: ان جميع هذه المشاريع كلفت نحو ٢١٠ مليار دينار. وكان مطار البصرة مغلقا منذ الثمانينيات لكنه افتتح رسميا بعد عامين من سقوط النظام السابق.

الصحة: دمج البرامج الصحية بسبب كثرتها

□ بغداد / قيس عيدان

أكدت وزارة الصحة على وجود توجه جديد لديها يتمثل بدمج بعض البرامج الصحية مع بعضها مع دعم برامج صحية أخرى، وأشارالدكتور حسن هادي باقر مدير عام دائرة الصحة العامة في الوزارة الى أن هذا التوجه يعتمد على دعم بعض البرامج الصحية ودمجها مع بعضها مثل برنامج الزائر الصحي الذي سيتم دمجه مع برنامج طب الاسرة عازيا السبب في ذلك الى ان كثرة البرامج الصحية التي تسبب العبء على المراكز الصحية والإرهاق لدى الأطباء، جاء ذلك لدى ترؤسه اجتماعا مشتركا لفريق صحي زائر الى دائرة صحة النجف الاشرف وحضره الدكتور رضوان كامل الكندي مدير عام دائرة صحة النجف.

وأوضح باقر: ان زيارة الفريق الوزاري تأتي ضمن سلسلة من الزيارات الميدانية يتم تنفيذها الى جميع المحافظات للاطلاع على واقع حال الخدمات الصحية فيها ولاسيما خدمات الرعاية الصحية الاولية بغية دعمها خاصة وان الفريق الوزاري يضم ممثلين عن دوائر التخطيط والأمور الفنية والعيادات الطبية الشعبية بالاضافة الى جميع اقسام دائرة الصحة العامة وقد تم توزيعه على فرق عمل متخصصة ستقوم بتنفيذ زيارات نوعية الى جميع المؤسسات الصحية في المحافظة حيث تتم في الصباح زيارات منسقي التدرن والمختبرات وضمان الجودة وصالات الولادة ومتابعة عمل الرقابة الصحية، وفي المساء ستتم زيارة العيادات الطبية الشعبية وعيادات التامين الصحي وبعد كل زيارة يقوم الفريق الزائر بمناقشة ملاحظاته مع الجهات النظيره لها في دائرة صحة المحافظة بغية الوصول الى صيغ عمل افضل مما يسهم بالارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

فى سياق آخر قامت شعبة الرقابة الصحية في دائرة صحة بغداد الرصافة بزيارات تفتيشية شملت الأسواق المحلية بغية إتلاف المواد الغذائية الفاسدة غير الصالحة للإستهلاك البشري.

عين

■ عبد الخالق كيطان
Abdul Khalek Qetan

حريق سجن البلديات

يبدو أن قصة السجون في العراق مرشحة لأن تكون مسلسل فساد مستمر، فبعد أن شهدنا عدداً من الحوادث التي يهرب فيها سجناء بطرق تشبه أفلام الحركة نصل اليوم إلى قصة التماس الكهربائي في سجن البلديات، هذه القصة التي اختلف الرواة في تبيان حقيقتها وأسبابها.

المواطنون يتداولون قصصاً غريبة حقاً، بل وصعبة التصديق أحياناً بخصوص قصص الهروبات المتكررة، فنحن لا نتوقع، على سبيل معطيات الواقع على أيّ حال، أن تنجح مجموعة من السجناء بحفر نفق طويل يمرّ تحت السجن وزنزاناته ليصل إلى مناطق بعيدة يكون فيها السجناء أحراراً، كما أن عقولنا الصغيرة، لا تصدّق أن يشتبك سجناء عزل، من المفترض أنهم إرهابيون، ومسجونون في زنازين خاصة ومحصّنة بسبب خطورة هؤلاء السجناء، مع جنود الحراسة المدجّجين بالأسلحة من كل الأنواع الخفيفة، ولا يكتفون بقتل هؤلاء الحراس، بل والنزول إلى ساحات السجون، بعد أن يكونوا قد تخلّصوا من زنزاناتهم التي قلنا أنها محصّنة، والاشتباك من جديد مع حراس السجون الخارجيين، ونعني أولئك الذين ينتشرون على أبراج المراقبة وأسوار السجون، ليفروا بعد ذلك بمنتهى السهولة إلى مدن الحلة والموصل والبصرة.. علماً أن حراس أبراج المراقبة هؤلاء يستخدمون عادة أسلحة أكبر من تلك التي يستخدمها أقرانهم داخل السجن.

مثل هذه القصص يستطيع أن ينسجها خيال مواطن يائس، ولا ينبغي أن نذهب أبعد من ذلك، لأن الحقائق على أرض الواقع تقول أن قصص الهروب المكررة من السجون العراقية تكشف واحداً من احتمالين لا أكثر، الأول أن يكون بعض العاملين في السجن الفلاني متواطئين مع السجناء لسبب أو لآخر (المال، العقدة الطائفية، المصالح، العشائرية... ألخ)، والاحتمال الثاني أن تكون قواتنا الأمنية وعسكرنا بمجمله لم يصل بعد إلى المستوى الذي يؤهله أن يحمي بناية تضمّ بعض السجناء الخطرين، وما بين الاحتمالين مسافة قصيرة من الخراب والأذى.

أما قصة سجن البلديات فهو حلقة في المسلسل ذاته إذا ما أخذنا بالرواية التي تقول أن السجناء دبروا موضوع الحريق كي يخلقوا فجوة في الحراسات المشدّدة على السجن وبالتالي اختراقها للهروب. وما يعزّز هذه الرواية هو ذلك النزاع المسلح الذي جرى بين عناصر الأمن والسجناء والذي أدى إلى مقتل عدد من الجانبين.

هذه الرواية نفاها النائب بهاء الأعرجي في مؤتمره الصحفي الذي عقد بعد العملية، وشدد على أن الموضوع عبارة عن تماس كهربائي، وأن عناصر الأمن تعاملوا بقسوة مع السجناء الذين كانوا يحاولون الخروج من المحرقة التي اندلعت لا أكثر ولا أقل.

المؤلم في رواية الأعرجي في قوله: ان اثنين من السجناء اللذين قتلا في الحادث كان قاضي التحقيق قد اصدر قراراً بتبرئتهما منذ اسبوعين، إلا ان ادارة السجن لم تطلق سراحهما، مبيناً: "ان الفساد ينخر دائرة الاصلاح التي تعطّلت في اطلاق سراح هذين السجينين بسبب طلب المال منهما" على حدّ تعبيره.

وفي كلّ الأحوال، وبعيداً عن قصص الخرافة في موضوع السجون العراقية، فإن استمرار الحال على ما هو عليه يكشف عن مشكلة كبيرة، خاصة بسبب المصاهرة المعلنة بين السجون وتحقيق العدالة، فماذا سنفعل لفكّ الشبهات في هذا الملف؟

شؤون الناس

سكنة المحلة ٦١٦ معاناة لا حدود لها!!

نحن سكنة محلة ٦١٦ في بغداد منطقة اليرموك تتعدد أوجه معاناتنا من القصور المخزي للخدمات في منطقتنا فمن إهمال الدائرة المعنية وهي وحدة المنصور لتفاقم مشكلة الأنقاض والنفايات والانقطاع المتكرر للماء الصافي وطبعاً الانقطاع الأزلي للكهرباء.. وهنا تسكب العبرات فمع ما نسمع من توفر لمادة وقود الديزل مجانا لأصحاب المولدات فان سعر الأمبير لشهر حزيران المنصرم كان ١٨٠٠٠ دينار ولشهر تموز الحالي ٢٠٠٠٠ دينار وقد ابلغنا ابن صاحب المولدة بان والده قرر أن يكون سعر الامبير لشهر آب المقبل الذي حل شهر رمضان المبارك فيه سيكون ٢٣٠٠٠ دينار وهذا كله يجري تحت سمع وبصر المجلس المحلي وأحد أعضائه وهو رئيس لجنة الطاقة فيه يسكن في المحلة نفسها ولكن الأمر يتلخص بالنسبة لعمل هذا المجلس الموقر بان يتقاضوا مبلغ ١٠٠٠ دينار عن كل كتاب تأييد سكن يزودون المواطن به. المطلوب تدخل رسمي فوري لان الحالة دخلت في خانة العيب.. ولا نريد التحدث بلغة الترجي والاستعطاف لان الذي يتصدى لمسؤولية ما وهو غير قادر على أعبائها يسمى كذابا. والله من وراء القصد.

ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن وافر تقديرنا.

■ لفيف من سكنة المحلة ٦١٦

يتساءلون: متى يتم تثبيتنا؟

رسالة وردت من مجموعة من عمال مضخات ماء سبع قصور العاملين باجر يومي
يناشدون فيها أمين بغداد والمسؤولين في الأمانة النظر في أمرهم وتثبيتهم وفق نظام العقود واليكم نصها..

نحن مجموعة من عمال مشغلي مضخات ماء سبع قصور عملنا منذ الأيام الأولى لتأسيس المضخة حيث خضنا أصعب أزمات الماء وتخطيناها بنجاح واكتسبنا الخبرة اللازمة والكفاءة العالية في إدارة عملنا ألم يأن الأوان أن نصبح من أصحاب العقود حتى نضمن تحويلنا على الملاك.

كاريكاتير

عادل صبري

دعوة الى محاسبة المجلس البلدي لمحلة حي القادسية

تعد منطقة حي القادسية في العاصمة الحبيبة بغداد من المناطق السكنية والتجارية المهمة التي تتطلب جهدا استثنائيا حالها حال المناطق السكنية الأخرى في بلادنا الحبيبة، إلا أن ما يميز هذه المنطقة هو الإهمال الواضح لدور المجلس البلدي الذي لم يسجل في أثناء مدة عمل رئيسه وأعضائه أي جهد محسوب يذكر، إذ يطفو الإهمال في تراكم النفايات والازبال في الشوارع الفرعية بينما يتم التركيز على الشوارع الرئيسة فيها وكثرة الحفر والمطبات في الشوارع الفرعية، كما يشكو الأهالي من تفاقم ظاهرة البناء في هذه المنطقة إذ يقوم اغلب الذي يرومون البناء قطع الشوارع برمي المواد الإنشائية والمخلفات في منتصف الشارع والنصف المتبقي يستخدمه العمال في صنع الخلطات الإنشائية الى جانب رمي حديد التسليح في الشارع أيضا مما يؤدي الى إضرار بعجلات المواطنين والمارين في الشوارع، أما بالنسبة لعمل أصحاب المولدات فهناك تواطؤ كبير بين أصحاب المولدات والمجلس البلدي من خلال الحصول على امبيرات مجانية لجميع أعضاء المجلس الذين يسكنون المنطقة مقابل السكوت عن الأسعار المرتفعة جدا لسعر الأمبير قياسا الى المناطق السكنية الأخرى، إذ وصل سعر الأمبير الى ثلاثين ألف دينار مقابل عشرين ساعة تشغيل فقط ومن دون تعويض الكهرباء الوطنية وقد قام أصحاب المولدات بالتعاون مع المجلس البلدي بسرقة حصص الكاز التي خصصتها الدولة وبشكل علني من دون أن يلحظ المواطن أي تخفيض بسعر الأمبير أو زيادة في تجهيز الكهرباء كما أن الكهرباء الوطنية هي اقل عن باقي المناطق وذلك من باب أن اغلب ساكني هذه المنطقة هم من الأثرياء ولا يهم إن أعطيت الكهرباء اقل عن المناطق أو حدثت زيادة في أسعار الأمبير مع التعامل السيئ والمهين الذي يقوم به أصحاب المولدات مع المواطنين. ومن بين التجاوزات المسجلة أيضا في هذه المنطقة قيام مديرة مدرسة الحمزة الابتدائية بتأجير رصيف مدرستها الى احد أصحاب المولدات ليضع مولداته بالقرب من بوابة المدرسة الرئيسة مما يعرقل دخول الطلاب ويؤثر على الدراسة بالمدرسة بالصوت العالي والدخان مقابل أن يزود منزل المديرة بالكهرباء المجانية الى جانب أن المتبقي من أرصفة سياج المدرسة قد أصبح مكباً لرمي مخلفات البناء عليه من دون أن تحرك مديرة المدرسة ساكنا لذلك. والحصة النفطية هي الأخرى تعتمد على مزاج المجلس البلدي وعلاقاتهم الشخصية بالمواطنين، إذ يتم استحصال البطاقات الوقودية من أهالي المنطقة ليتم التوزيع حسب الصداقات والعلاقات الشخصية بينما يحرم باقي المواطنين من حصصهم النفطية التي يجب أن تكون وحسب ما حددته التعليمات بخمسين لترا لكل عائلة. وعندما يروم أهالي المنطقة بتقديم شكاواهم واقتراحاتهم الى رئيس وأعضاء المجلس البلدي فلا يجدون أذانا صاغية لذلك ويبقى الحال السيئ على ما هو عليه.

■ أهالي منطقة حي القادسية

عزيزنا المواطن

خصصت المدى هذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com